مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نصف الشهري

تحليل للتطورات السياسية والأمنية في «إسرائيل»

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com

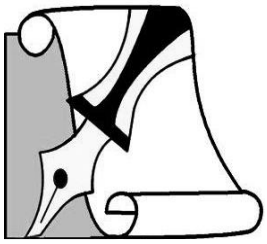

باحث للدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية

تحليل نصف شهري للتطوّرات السياسية والأمنية في «إسرائيل»

أهداف المركز الرئيسية:

1 إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمة.

2 الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.

3 بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.

4 إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

المواجهة التركية –الإسرائيلية في سوريا

1 – مدخل:

توجد لإسرائيل عدّة أهداف في سوريا، بعضها مُرتبط بأمنها القومي، والبعض الآخر بالسياسة الإقليمية. فيما يتعلق بالمواجهة التركية– الإسرائيلية في سوريا، فإنها لا تتّصف بصفة المواجهة المباشرة التقليدية، بل تتجلّى من خلال مصالح مُتعارضة وتقاطعات تكتيكيّة، ضمن بيئة معقّدة وحاشدة من القوى الإقليمية والدولية. فهنا لا توجد مواجهات عسكرية مباشرة، ولا أي اشتباكات بين الجيشين التركي والإسرائيلي؛ بل يوجد تزاحم نفوذ ومصالح، حيث يسعى كلٌ من الفريقين لتحقيق أهدافه الاستراتيجية الخاصة به، والتي غالباً ما تتقاطع أو تتعارض مع بعضها البعض. ف"إسرائيل" ترغب في التأثير على السياسات الداخلية في سوريا بشكل غير مباشر، من خلال دعم فصائل معيّنة، أو عبر الاستفادة من الفراغات السياسية الناتجة عن النزاع الداخلي. وهي تسعى لتحقيق تسوية تطبيع مع سوريا، لكن بشروط محدّدة، مثل الاعتراف بإسرائيل وضمان الأمن على الحدود. لكنها في الوقت نفسه، تتجنّب التوصل إلى أي اتفاق إلّا إذا كان يضمن تحقيق مصالحها الجيوسياسية والجيوستراتيجية والجيوقتصادية، وفي طليعتها التحكّم في مسار الموارد المائية، لضمان أمنها المائي لسنوات مديدة إلى الأمام. أما وزير المالية الإسرائيلية المتطرّف، بتسلئيل سموتريتش، فيُريد دولة يهودية إسرائيلية، تشمل أجزاء من الأردن وسوريا والعراق ولبنان، وحتى جزءاً من المملكة العربية السعودية .

أما بالنسبة للمصالح التركية في سوريا، فهي تشمل: أوّلاً: الملف الكردي، حيث تسعى أنقرة لاحتواء "وحدات حماية الشعب الكردية "المدعومة من أمريكا، والتي تعتبرها امتداداً لحزب العمّال الكردستاني؛ وثانياً: العمق الاستراتيجي، بمعنى الحفاظ على منطقة نفوذ في الشمال السوري من خلال فصائل المعارضة المُوالية لها. وثالثاً: الأمن القومي الذي يتجلّى في منع قيام كيان كردي مستقل أو شبه مستقل على الحدود التركية. وبالنسبة للمصالح الإسرائيلية في سوريا، فإسرائيل تحتفظ بشكوك عميقة تجاه الصفة الإسلاموية الجهادية للرئيس السوري الجديد أحمد الشرع. وفي هذا المجال، يقول نمرود غورين، رئيس معهد ميتفيم – وهو مؤسسة بحثيّة للسياسة الخارجية الإسرائيلية– "إنه على عكس تركيا التي تدعم سوريا قويّة ومركزيّة ومستقرّة، فإن إسرائيل تُفضّل في الوقت الحالي سوريا مُجزّأة، لأن ذلك يمكن أن يعزّز أمنها وسيطرتها". وهي بالتالي تستغل الوضع الانتقالي

والفوضى الأمنيّة والسياسية القائمة، لتحقيق أهدافها، وأهمّها: منع إحياء وتنشيط الجيش السوري، والاستفادة من لعبة الأقليّات، مثل الأكراد والدروز والمسيحيين والعلويين، وانتهاز موجات العنف والتوتّر الأمني فيما بينها لتعزيز النزعات الانفصالية، ولتحقيق أهدافها الاستراتيجية البعيدة المدى في التفتيت والتقسيم. كما تريد إسرائيل استخدام العمالة السورية المذهبية عوضاً عن العمالة الفلسطينية في الضفة الغربية، عبر استقطاب أبناء سوريا في القنيطرة ودرعا وفي جبل الدروز، للعمل داخلها. وقد أعلن وزير "الدفاع" الاسرائيلي يسرائيل كاتس أن «سلاح الجو يقوم بمُهاجمة جنوب سوريا بقوّة، كجزء من السياسة الجديدة التي حدّدناها لتحرير جنوب سوريا– والرسالة واضحة: لن نسمح لجنوب سوريا أن يصبح جنوب لبنان». كما تشمل المصالح الإسرائيلية استئصال النفوذ الإيراني المتمثّل في فصائل المقاومة، وخاصة حزب الله؛ بالإضافة إلى حماية أمن الجولان وجبل الشيخ، لضمان سلامة الاستيطان وبقاء الحدود الإسرائيلية الشمالية آمنة من أي تهديدات، والمُحافظة على علاقات وتفاهمات مع بعض الفصائل والأقليّات المحليّة في الجنوب السوري (درعا والقنيطرة).

2 – المعادلة الصفريّة:

تركّز "إسرائيل" في سوريا على سيطرتها على الجنوب والوسط، بينما تركيا تتمركز وتتمدّد في الشمال. ومع ذلك، فقد يحدث تداخل غير مباشر، لأن كلاً منهما لديه قنوات اتصال وتواصل مع بعض الفصائل المسلّحة. وفي بعض الأحيان، قد تُصيب الضربات الإسرائيلية أهدافاً قرب مناطق النفوذ التركي (مثلاً في ريف حلب أو إدلب). لكن في الإجمال، كلّ طرف يتجنّب استفزاز الطرف الآخر، وينسّق مع القوى الكبرى، روسيا وأمريكا، ما يخلق توازناً دقيقاً يحدّ من التصعيد المباشر. وفي السياق، دعا بنيامين نتنياهو إلى "إخلاء جنوب سوريا من القوّات العسكرية للنظام السوري الجديد"، وهو ما اعتبره السوريون تهديدًا مُباشرًا لسيادة بلادهم. وأضاف: "لن نسمح لقوّات هيئة تحرير الشام، أو الجيش السوري الجديد، بدخول الأراضي الواقعة جنوبي دمشق. ونُطالب بالنزع التام للسلاح من جنوب سوريا، في مُحافظات: القنيطرة ودرعا والسويداء"؛ وقال: "لن نتسامح مع أي تهديد للطائفة الدرزية في جنوب سوريا".

وباختصار، لن تُغيّر "إسرائيل" تموضعها في سوريا ولبنان خلال السنوات المقبلة، وستعمل على الإفساد والتخريب في المشهدين السوري واللبناني. ومع ذلك، يمكن القول إن المواجهة التركية–الإسرائيلية في سوريا مَحكومة بسقف منخفض من التصعيد، وهي تدور بشكل غير مباشر ضمن صراع النفوذ الإقليمي والتنافس على المستقبل

الجيوسياسي في سوريا والمنطقة. وفي إحدى مناقشات تقدير الوضع، قال مصدر أمني إسرائيلي رفيع إنّ "المواجهة بين تركيا وإسرائيل في الساحة السورية أمرٌ لا مفرّ منه، وذلك نتيجة محاولة أردوغان المساس بحريّة العمل الإسرائيليّة، التي تهدف إلى إزالة أيّ تهديد إسرائيلي من الأراضي السورية". ومع أن تركيا لم تتجاوز في انتقادها "إسرائيل" الحَيّز النظري اللفظي، لكنّ الأخيرة نظَرت إلى الحملات ضدّها بعين الغضب، ما دفَعها إلى التحذير من أن «مصير إردوغان سيكون مُشابهاً لمصير صدّام حسين». وعلى الأثر، صرّح الرئيس التركي، مَدفوعاً بإطراء دونالد ترامب له، بأن بلاده «قرَأت الأحداث بصورة صحيحة، وتحوّلت إلى قوّة رئيسة في النظام العالمي. ولا شيء في محيطها الإقليمي يمكن أن يمرّ من دون موافقتها». ومع أن أنقرة تُدرك أهميّة خطوة إسقاط خصمها الرئيس في دمشق، لكنها تُحاذر في الوقت نفسه أن تسحب إسرائيل هذا «الإنجاز» لمصلحتها، كونها ترى أن إسقاط الأسد كان إحدى ثمار سياساتها في المنطقة، والضربات القاسية التي وَجّهتها إلى محور المقاومة بأكمله. وكذلك، تُدرك تركيا أنها، بإسقاط النظام السوري، أقْصَت لاعبين آخرين من سوريا، وفي مُقدّمتهم إيران وروسيا، كما السعودية والإمارات ومصر، وأنّ دَورها تضخّم بحكم الأمر الواقع في المنطقة.

ومع ذلك، تواجه تركيا تحدّيات كثيرة في سوريا، منها أن السلطة الجديدة في دمشق لا تتمتّع بقاعدة شعبية كبيرة، فيما تحتاج أنقرة إلى مساعدة قويّة من الغرب لتبييض صورة الرئيس أحمد الشرع، ولامتصاص نقمة فئات كثيرة من المجتمع السوري عليه. كما أنها تُدرك الواقع الكردي الذي كانت تهدّد باقتلاع وجوده المسلّح، قبل أن تتراجع حدّة خطابها تجاه الأكراد بعد توقيع الاتفاق بين «قسد» والإدارة السورية الجديدة. كذلك، سيكون على تركيا أن تأخذ في الاعتبار دور كلٍ من السعودية والإمارات في سوريا، كما في لبنان، لتلافي المشكلات التي يُمكن أن تواجهها مستقبلاً، ولا سيما أن رغبة أنقرة في إعادة إعمار سوريا وتوظيف استثماراتها هناك لن تكون كافية، وتحتاج إلى دعم مالي عربي وأميركي وأوروبي. ولذلك، فإن قبول الأتراك بتفهّم مصالح "إسرائيل" الأمنيّة، وفقاً لِما تراه تل أبيب، يُعَدّ ضرورياً لاستمرار نفوذهم في سوريا. ويُعَدّ اللقاء التقني بين تركيا و"إسرائيل" في باكو محطّة طبيعية في سياق تقاسم النفوذ في سوريا، والتنسيق في ملفّات إقليمية أخرى، تبدأ من التعاون على صعيد الطاقة في شرق المتوسط، وقد لا تنتهي، لدى الضرورة القصوى، عند حدود مواجهة خصم إقليمي مُشترك، مثل إيران. وفي هذا الإطار، يبدو الرئيس التركي مُستعدّاً لتقديم ما يَلزم من أثمان للولايات المتحدة، وبالتالي لإسرائيل، من أجل تعزيز سلطته في الداخل، والعمل على إحداث تغييرات تسمح له بتعديل الدستور، والترشّح مرّة أخرى للرئاسة عام 2028.

من ناحية أخرى، قال أرييل كاهانا، المحلّل السياسي في صحيفة (إسرائيل اليوم) العبريّة: "لقد أصبحت سوريّة بحكم الأمر الواقع دولة وصاية للحاكم التركي أردوغان. وعداء الرئيس التركي لليهود معروف؛ وقد أعرَب أيضًا خلال الحرب أنه سيأتي اليوم وستُواجِه قوّاته إسرائيل"، على حد زعمه. وفي سياقٍ ذي صلة، شدّد السفير الإسرائيلي السابق لدى تركيا، ألون ليئل، على ضرورة أنْ تقطع دولة الاحتلال علاقاتها الدبلوماسية مع الرئيس التركي، مُعتبرًا أن الأخير "بلَغ درجة من الاستبداد والعداء تجاه إسرائيل، ما يتطلّب قطع العلاقات الدبلوماسية معه فورًا". وعلى الرغم ممّا تُشير إليه التقارير من انطلاق مُحادثات تقنيّة بين "إسرائيل" وتركيا في آذربيجان، بهدف خفض التصعيد وتفادي أي احتكاك مباشر في الساحة السورية، فإن المُعادلة الصفريّة والكباش الاستراتيجي بينهما يبقى هو العنوان الأبرز للمرحلة المُقبلة، إذ ترى تل أبيب في الخطط التركية، ولا سيما المتعلّقة بالتمركز في قاعدة «تي فور» العسكرية قرب تدمر، ونشر أنظمة دفاع جوّي متطوّرة مثل «إس-400»، تهديداً مُباشراً لتفوّقها العسكري ومصالحها الاستراتيجية. ومن هنا لم تكتف "إسرائيل" بالضربات الجويّة الاستراتيجية، بل شَدّد مسؤولوها، خلال لقاء نُظرائهم الأتراك في العاصمة الآذربيجانية ، بحسب «يديعوت أحرونوت»، على أن إقامة قواعد عسكرية تركية في تدمر "ستُعتبَر تهديداً خطيراً للأمن القومي الإسرائيلي، وستتطلّب ردّاً حاسماً".

وفي السياق نفسه، كشَف موقع «واللا» العبري، نَقْلاً عن مسؤول إسرائيلي رفيع، أن الموقف الإسرائيلي نُقِلَ بشكل قاطع خلال اللقاء، مع تحذير بأن «أي تغيير في توزيع القوّات الأجنبية في سوريا – وبالأخص التركية – سيُعَدّ خطاً أحمر». وأضاف المسؤول أن "مَنع هذا التهديد يقع على عاتق الحكومة السورية، وأي عمل قد يشكّل خطراً على إسرائيل سيُعَرّض نظام أحمد الشرع للخطر". وفي المقابل، تُدرك "إسرائيل" أن الضربات الجويّة السابقة، وتلك المُحتملة، لن تكون قادرة وحدها على ردع تركيا عن أهدافها؛ لكن ذلك لن يمنعها من المضي قدُماً في فرض معادلاتها، مدفوعة بقناعة أن أنقرة لا ترغب بصدام مباشر مع أطراف إقليمية أو دولية أخرى في الساحة السورية؛ وهو ما يشجّع تل أبيب على مواصلة الضغوط والاعتداءات. وفي السياق، تسعى "إسرائيل" أيضاً إلى تطبيق نموذج التنسيق الذي اعتمدته مع روسيا سابقاً عبر "الخط الساخن" لمنع أي حوادث غير مقصودة، فيما تبدو تركيا أقرب إلى الاعتراف بالمصالح الإسرائيلية في سوريا كأمرٍ واقع. والولايات المتحدة، من جهتها، تجد نفسها مُطالَبة بإدارة توازن دقيق بين حليفَين استراتيجيين يتنازعان في ساحة واحدة. فمن جهة، تبدو واشنطن داعمة ضمنياً للضربات الإسرائيلية ومنع التمركز العسكري التركي؛ ومن جهة أخرى، يُعَبّر رئيسها،

دونالد ترامب، عن إعجابه بأردوغان وبالخطوات التركية في سوريا، بل ويمنحها غطاء سياسياً، وإن لم يخلُ من انتقادات متقطّعة لتحرّكاتها الميدانية. والنتيجة المرجوّة من وراء مديح ترامب وتهديده، هي: تحييد أردوغان عمّا يجري في غزة وإلحاق الضفة الغربية بإسرائيل، في مُقابل بعض المكاسب لتركيا في سوريا. وإلى أن تتّضح المعادلة الأميركية بالكامل، يواصل كلٌ من "إسرائيل" وتركيا تعزيز أوراق قوّته في الميدان، من خلال تكثيف النشاط العسكري والسياسي، فيما لا يستهدف هذا التنافس فقط تحسين مواقع كلّ طرف في إطار أيّ تفاهمات مستقبلية، بل أيضاً التأثير في صياغة "قواعد الاشتباك" بحيث تخدم المصالح الخاصة لكلٍ منهما.

3 – مخطّطات "إسرائيل" وردّات الفعل عليها:

يرى المحلّل العسكري الإسرائيلي، رون بن يشاي، في تحليل له بصحيفة يديعوت أحرونوت، أن تركيا تنشر قوّاتها في 8 دول، بينها سوريا وشمال العراق، في إطار طموحاتها للسيطرة على خطوط الطاقة والغاز شرق البحر المتوسط، ولعَرقلة مشاريع إسرائيلية –مصرية في هذا المجال. وقال إن طموحات تركيا الاقتصادية للسيطرة لا تقف فقط عند حقول الغاز في البحر الأبيض المتوسط، ولكنها تسعى أيضاً لمنع دول هذه المنطقة من تجارة الغاز ونقله الى أوروبا؛ ولذلك فهي تسعى لمنع بناء خط أنابيب غاز تحت الماء يُفترَض أن ينقل الغاز من مصر وإسرائيل وقبرص إلى أوروبا؛ وهو ما يشكّل عاملاً رئيساً في الاحتكاك بين إسرائيل وتركيا". ويُشير بعض الباحثين إلى أن الغارات الإسرائيلية المكثّفة التي دَمّرت مطاري تي فور وحماة العسكريين بالكامل، جاءت بعد تحرّكات عسكرية تركية ووصول مُستشارين عسكريين إلى المطارين، على ما يبدو لتجهيزهما، ليصبحا قواعد جويّة تركية. ويشير هؤلاء الى أن هذه التحرّكات "تشكّل تهديداً ليس فقط للوضع الأمني في شمال إسرائيل، بل أيضاً للخُطط السياسية للحكومة الإسرائيلية المتعلّقة بالملف السوري. ولدى حكومة بنيامين نتانياهو حالياً هدفان تسعى لتحقيقهما في الوقت الحالي بسوريا: الأوّل منع أي وجود عسكري متوسط وثقيل في جنوب البلاد؛ والثاني ضمان حريّة حركة سلاح الجو الإسرائيلي في الأجواء السورية. و"هنا يُصبح إنشاء قواعد جويّة تركية في سوريا محفوفاً بالمَخاطر". ويتابع هؤلاء أنه "إذا أُنشِئت هذه القواعد، فسيعني ذلك أن على إسرائيل إنشاء خط اتصال مباشر مع الجيش التركي لمنع أي حوادث جويّة بين الجانبين؛ وهو ما لا تريده إسرائيل، على الأقل في الوقت الحالي." وترى "إسرائيل" في تركيا "قوّة توسعيّة ذات نزعة عثمانية طورانية جديدة"، وتضعها في خانة التهديد، إلى جانب إيران. وفي حال اندلاع مواجهة مُباشرة، حتى وإن كانت محدودة وقصيرة الأمَد بينهما، فإن الجانبين

مُرَشّحان لتكبّد خسائر كبيرة، خصوصاً على المستوى الاقتصادي. كما قد تُستَخدم هذه المواجهة كذريعة لتبرير فرض إجراءات طوارئ في كلا البلدين، اللذين يواجهان أصلًا أزمات سياسية داخلية عميقة. ومن غير المُستبعد أن تتدخّل الولايات المتحدة في مرحلة معيّنة، في محاولة لاحتواء التوتّر المُتصاعد بين اثنين من أبرز حلفائها الاستراتيجيين في المنطقة، وهما: تركيا، العضو في حلف شمال الأطلسي، و"إسرائيل".

في المقابل، لا تَعتبر تركيا أن تحرّكاتها في سوريا هي السبب الوحيد الذي تضعه "إسرائيل" لتبرير تصعيد غاراتها الجويّة في سوريا. فما إن أعلنت فصائل المُعارضة السورية إسقاط نظام الأسد في دمشق، في الثامن من ديسمبر/كانون الأوّل 2024، حتى أعلن الجيش الإسرائيلي أنه نفّذ "أكبر سلسلة غارات في تاريخه" بسوريا. وبعد تلك الغارات، بدأ الجيش الإسرائيلي سلسلة عمليات توغّل وقضم داخل الأراضي السورية، في مُحافظتي القنيطرة ودرعا، وأعلن مؤخّرًا إنشاء قواعد هناك وعلى قمّة جبل "الشيخ" للتأسيس لوجود طويل الأمد. وقد أثارت "إسرائيل" مسألة "ضمان حماية الدروز" في سوريا من أجل استغلالهم وتوظيفهم في مخطّطاتها التخريبية. وفي حين أُضيف إلى هذه المسألة من قبْل، الهدف المتعلّق بنزع السلاح من مناطق جنوب سوريا، كشَف مسؤولون إسرائيليون عن نوايا تتعلّق بضرورة "إنشاء الفيدراليات في سوريا." وعلاوة على ذلك، كان الجيش الإسرائيلي قد اصطدم بسكّان محلّيين في ريف درعا، في أثناء محاولاته التوغّل في عدّة قرى هناك، ممّا أسفر عن استشهاد مدنيين. ويوضح الخبراء في الشأن الاسرائيلي أن تضخيم الإعلام الإسرائيلي لخطَر الوجود التركي في سوريا بدأ بقرار سياسي من حكومة نتنياهو. ومن الناحية العملية، تتواجد تركيا في الأراضي السورية منذ عام 2016 خلال عملية "درع الفرات". وازداد تواجدها استقراراً بعد اتفاق سوتشي في مارس/آذار 2020. ولم تُبْدِ الحكومة الإسرائيلية في السابق أي اعتراض على هذا الوجود. وكان بعض الفصائل السورية المحلية المُعارضة، خاصة الداعشية، قد تلقّى مُساعدات إسرائيلية "غير عسكرية" (غذائيّة، طبيّة، وقود)، واستفاد من مَشافٍ ميدانية داخل نهاريا وصفد، استقبلت مُقاتلين ومدنيين سوريين للعلاج. وبالتالي، فإنّ التصعيد الإسرائيلي الحالي في سوريا له أبعاد سياسية أكثر منها عسكرية؛ والواقع يقول إن إسرائيل تعمل على فرض مُعادلة عسكرية جديدة في سوريا كأمر واقع، وذلك بهدف الحصول على تنازلات سياسية من الإدارة السورية الجديدة في سياق أي مفاوضات بين الجانبين، سواء بشكل مباشر أو عبر وسطاء. وقد يكون المَطلب الإسرائيلي الأهم هو التنازل السوري الكامل عن مُرتفعات الجولان، والثاني هو فتح الطريق للتطبيع."

من جهتها، الإدارة السورية الجديدة في دمشق، وبعد سقوط نظام الأسد، لم توجّه أي تهديدات أو ردّات فعل من أي نوع باتجاه "إسرائيل". بل على العكس، هي أكّدت على لسان قائدها أحمد الشرع، لأكثر من مرّة، أن سوريا لن تشكّل أيّ عامل تهديد لدول المنطقة كلّها، بما فيها "إسرائيل"، بذريعة " أننا تعبنا من الحروب"، على حدّ قوله. وقد أثار تصريح وزير الخارجية السوري الجديد، أسعد الشيباني، موجة غضب وانتقادات واسعة، بعد أن قال إن "أمن تركيا والكيان الصهيوني من أمننا". ومثل هذه المواقف لا تُعبّر بالتأكيد عن إرادة الشعب السوري، بل عن أجندات تخدم المصالح التركية والصهيونية في المنطقة؛ كما أنها قد تُستغَلّ دوليًا لتعزيز شرعية الاحتلالات، وإضعاف أي موقف سوري وطني حقيقي يسعى لاستعادة السيادة الوطنية. هذا في حين توجد تفاهمات تركية– سورية نظريّة حول اتفاقية دفاع مشترك تشمل العديد من الجوانب، منها تدريب الجيش السوري الجديد، وتسليحه، وإنشاء مراكز عسكرية تركية في سوريا.

وهذه التفاهمات النظريّة سبَق وأشار إليها مسؤولون في وزارة الدفاع التركية لأكثر من مرّة بعد سقوط نظام الأسد، لكنها بقيت في إطار ضبابي على صعيد عملية التطبيق والوقت اللازم للشروع بذلك. ويبدو أن "إسرائيل" شعَرت بأن هذه التفاهمات النظريّة باتت قريبة من التطبيق على أرض الواقع؛ ولذلك سعَت لعرقلتها. وفي السياق، تبدو المُعادلة واضحة: تركيا ستَملأ الفراغ الأميركي في سوريا بعد الانسحاب، سواء أرادت "إسرائيل" ذلك أم لم تُرد، لأنه لا توجد قوّة أخرى أفضل منها قادرة على ملء هذا الفراغ. فإيران تمّت إزاحتها من سوريا؛ وروسيا مُنشغلة بالحرب مع أوكرانيا؛ وإدارة دونالد ترامب تريد الانسحاب. أما "إسرائيل"، فلا تستطيع أن تملأ هذا الفراغ، لأن الشعب السوري في آخر المَطاف ينظر إلى "إسرائيل" كعدو، لا كحليف، كما هو الحال مع تركيا. وكانت أنقرة قد أسّست لهذه الحالة، منذ سنوات طويلة، على صعيد القواعد التي أسّستها في شمال سوريا والدعم اللوجستي والعسكري، الذي قدّمته لفصائل المُعارضة المسلّحة قبل دخولها إلى دمشق. إلّا أن الخطط الإسرائيلية في سوريا قد تواجه عقبات إذا عزّزت تركيا وجودها العسكري الدفاعي في سوريا، ممّا سيَحد من حريّة حركة سلاح الجو الإسرائيلي في المجال الجوّي السوري.

وفي غضون ذلك، سيضع الوجود العسكري التركي سوريا في موقف تفاوضي أفضل في مواجهة الشروط الإسرائيلية اللاحقة. واللافت في الغارات الإسرائيلية التي حصلت في الآونة الأخيرة، أنها كشفت عن أهداف جديدة لإسرائيل تتجاوز إبعاد التهديدات على الأرض، لتصل إلى النقطة المتعلّقة بـ"تسيّد السماء السورية"، ومنع أي طرف آخر من اللعب فيها. والمَشهد الرابط بين "إسرائيل" وتركيا في سوريا يبدو مُعقّدًا على نحوٍ كبير، بسبب

انقطاع التواصل الدبلوماسي، في ظلِّ الإجرام الإسرائيلي الوحشي في قطاع غزة. وبالتالي، لا يوجد خط تواصلٍ مُباشر بين دمشق و"إسرائيل"، ولا بين أنقرة و"إسرائيل". وهذا يُعطي الوسيط الأمريكي أوراقاً قويّة في هذه المُعادلة. ومعلوم أن للرئيس التركي، رجب طيّب إردوغان، علاقة مميّزة مع دونالد ترامب. وبناءً على هذه العلاقة، قد ترى أنقرة أنَّ الحل الأمثل هو التوصّل إلى تفاهمات مع واشنطن في الملف السوري، تشمل مُحاربة "داعش" والتنسيق مع الحكومة السورية بشأن إدارة السجون في شرق سوريا، التي تضم مُقاتلي "داعش". وفي إطار هذه التفاهمات، بحسب بعض الباحثين، سيتمّ التوصّل إلى اتفاقٍ يقضي بأن تُنشئ تركيا قواعد جويّة في سوريا. وفي حال قبول الولايات المتحدة بهذه الخطوة، فإن واشنطن ستُصبح مسؤولة عن فَرض هذه التفاهمات كأمر واقع أمام الحكومة الإسرائيلية.

وإذا تصاعدت التوتّرات بين تركيا و"إسرائيل"، سيكون من المُحتمل أن نشهد وساطة أميركية أو أذربيجانية بين الطرفين، باعتبار أن كليهما حليفان للولايات المتحدة. وأما في حال حدوث اصطفاف مباشر، فقد يؤدّي ذلك إلى أزمات عسكرية ذات أبعاد إقليمية ودولية، نظَراً لأن تركيا عضو في حلف "الناتو"، وفي "منظمة الدول الإسلامية"، و"منظمة التعاون الإسلامي"؛ وبالتالي سيكون من المُستبعد حدوث تصادم مباشر بين تركيا و"إسرائيل".

4 – تحذيرات وهواجس إسرائيلية:

في السادس من كانون الثاني 2025، أصدَرت لجنة ناغل الإسرائيلية التي ضمّت 14 خبيراً ومسؤولاً سابقاً ذوي مناصب رفيعة في مواقع أمنية وحربية، ويرأسها العميد المتقاعد يعقوب ناغل، رئيس مجلس الأمن القومي الأسبق، تقريراً لافتاً بشأن ميزانية الدفاع واستراتيجية الأمن، إذ دعا إلى ضرورة استعداد إسرائيل لمواجهة مُباشرة مع تركيا. فبحسب التقرير، يمكن لطموحات تركيا لاستعادة نفوذها في عهد الإمبراطورية العثمانية أن تؤدّي إلى تصاعد التوتّرات مع إسرائيل وتطوّرها إلى صراع بين الطرفيْن. وحذّر التقرير من أنّ خطَر تحالف الفصائل السورية الحاكمة مع تركيا، قد يشكّل تهديداً جديداً وخطيراً للأمن الإسرائيلي، قائلاً: "التهديد القادم من سوريا قد يتطوّر ليصبح أكثر خطورة من التهديد الإيراني"، إذ إن "القوّات المدعومة من تركيا قد تعمل كوكلاء يُعزّزون عدم الاستقرار في المنطقة". وفي تعليق على التقرير، قال رئيس حكومة الكيان، بنيامين نتنياهو: "نشهد تغيّرات جذريّة في الشرق الأوسط. لطَالما كانت إيران تهديدنا الأكبر، ولكن هناك قوى جديدة تدخل الساحة، ويجب أن

نكون مُستعدّين لما هو غير متوقّع". واللافت هنا أنّه على الرغم من القوّة المُفرطة التي استخدمتها "إسرائيل"، فهي لم تتمكّن من تحقيق انتصارات قاطعة في أيّ مكان من مواقع الحروب والجرائم التي ارتكبتها، بخلاف تركيا التي حقّقت انتصارات قاطعة في مواقع متعدّدة وأقاليم شتّى، من شمال أفريقيا إلى القوقاز إلى المشرق العربي. لكن في هذه المرحلة، يصعب تصوّر إمكانية اندلاع صراع عسكري بين تركيا و"إسرائيل"، على الرغم من وجود خيارات عديدة للمواجهة بين الطرفيْن، أوّلها وأسهلها تقديم الأخيرة الدعم السياسي والعسكري والاستخباراتي لقوّات سوريا الديمقراطية (قسد)، لتمكينها من توسيع نفوذها، ما يستدعي مواجهة غير مباشرة عبر الموساد والتشكيلات الأخرى. كما قد تعمل "إسرائيل" على زعزعة قبضة الشرع على سوريا، في محاولة لإلهاء تركيا عن مُهاجمة الأكراد بشكل ساحق، وتحريك الأوضاع في السويداء إذا ما استطاعت إلى ذلك سبيلاً. وفي السياق، قال "دولت بهتشلي"، زعيم حزب الحركة القومية التركي، المُتحالف مع أردوغان، مُهَدّداً إسرائيل، بلغة صريحة، بحربٍ قادمة : إن "من يضع عينيه على دمشق، سيتلقّى صفعة عثمانية في تل أبيب والقدس؛ وطالما تمّ فتح دمشق، فإن فتح القدس أيضاً بات قريباً". وأضاف: "إنها مسألة وقت فقط قبل أن يتم قلع أضراس أولئك الذين يكشّرون عن أنيابهم في الجولان، ويُشيرون بأصابعهم إلى دمشق". وتابع: "إذا واصلت إسرائيل طموحها التوسّعي بالسياسات الاستبدادية، فإن تواجهها مع تركيا، وبلوغ خطوط الاتصال للمسافة صفر سيُصبح أمرًا لا مفرّ منه." ووصف تقدّم "إسرائيل" نحو دمشق وعبور المنطقة العازلة في مرتفعات الجولان، بأنها "سياسة توسعيّة غجريّة صهيونيّة"، و"محاولة احتلال لا يمكن قبولها"، و"انتهازية حقيرة". وقال إن "الهدف النهائي لإسرائيل هو تركيا، وجوهر القضية هو مشروع إقامة دولة إسرائيل الكبرى، والسيطرة على ما يسمّى بالأرض الموعودة من النيل إلى الفرات؛ وهذا هدف عقائدي وتاريخي لإسرائيل". وذكّر أن تاريخ أردوغان الداعم للحركات الإسلامية و"حماس" في فلسطين وحكومة الإخوان في مصر، يُشير إلى أن "الصراع الاستراتيجي سيأتي بينه وبين إسرائيل على أرض سوريا". وحذّر الأكاديمي الإسرائيلي "آفي برئيلي"، من "خطَر المواجهة العسكرية مع تركيا في سوريا"، في مقال بصحيفة "إسرائيل هيوم"، بقوله إن "تل أبيب تخشى من تحرّكات أردوغان وإعادة إحياء الخلافة الإسلامية، بعدما صعّد لهجته مُهَدّداً بعمل عسكري ضدّ إسرائيل"، وأظهَر "توجيه سياسات عدائيّة" نحو دولة الاحتلال. وبالنسبة للأتراك، فسرديّتهم تقول إن آخر من فتَح دمشق من سلاطين دولة الخلافة الإسلامية العثمانية، هو السلطان التركي الكبير "سليم الأوّل." وهو تاسع سلاطين الدولة العثمانية، والخليفة الـ 74 للمسلمين، وأوّل من حمَل لقبي "أمير المؤمنين" و"خادم الحرمين الشريفين" من آل عثمان.

أجواء الحرب الكلامية هذه، واكبتها تحرّكات عسكرية على الأرض من الطرفين، حيث وسّع جيش الاحتلال سيطرته على عدد من البلدات السورية الحدودية، وتوغّل قرب جنوب دمشق، وأقام إنشاءات عسكرية تشير لنيّة "قضم" هذه المنطقة، فيما أرسل الجيش التركي العديد من وحداته لشرق سوريا، وأعلن عن دعمه لبناء جيش سوري جديد وقوي.

ويقول "المعهد الأطلسي" أتلانتيك كونسل، إن أردوغان "يضع تركيا الجديدة في موقع استمرار لإرثها العثماني التاريخي كزعيمة للعالم الإسلامي." ويضيف أن "هذه الفكرة تُثير القلق ليس فقط في إسرائيل، بل أيضاً بين ممالك الخليج (السعودية والإمارات) والولايات المتحدة، التي تخشى أن يكون التحوّل في دمشق نقطة تحوّل قد تضعهم في مواجهة مُنافس إقليمي (تركيا)" بدعم الإسلاميين. وأخيراً، تجدر الإشارة إلى ما قاله أحمد الشرع لوفدٍ أوروبي: إن "دعمَكم الدائم لإسرائيل أحضَر إيران إلى لبنان وغزة .. وعليكم إبلاغ أصدقائكم (الإسرائيليين) بأن الاستمرار في خطواتهم ضدّ الشعب السوري يمكن أن يتحوّل بكلّ بساطة إلى مسألة جهادية ضدّ اليهود وكيانهم".

5 – خاتمة:

منذ اندلاع الأزمة السورية عام 2011، تحوّلت سوريا إلى ساحة صراع إقليمي ودولي مفتوح، تتداخل فيه الأجندات الجيوسياسية للدول الفاعلة. ومن بين أبرز القوى الإقليمية التي اتّخذت مواقع مؤثّرة في الساحة السورية: تركيا و"إسرائيل". وعلى الرغم من عدم وجود مواجهة عسكرية مُباشرة بين الطرفين داخل سوريا حتى الآن، فإنّ تعارض مصالحهما وتقاطعها في ملفّات محورية مثل مستقبل الجولان وجبل الشيخ، ووضع الفصائل الإسلامية في الشمال السوري، يجعل من العلاقة بين أنقرة وتل أبيب ضمن الملف السوري مجالاً لتصادم النفوذ غير المُعلن. وبالنسبة لتركيا، فإنها تسعى إلى حماية أمنها القومي من خلال: منع إقامة كيان كردي مُستقل قرب حدودها الجنوبية، عبر تحجيم "قوّات سوريا الديمقراطية" المدعومة أمريكيًا، وتوسيع نفوذها في الشمال السوري، وخاصة في إدلب، عبر دعم فصائل مُعارضة مُسلّحة ومنع موجات لجوء إضافية، وفَرض أمر واقع جيوسياسي يضمن تمثيلاً للفصائل المُوالية لها في أي تسوية نهائية. وبالنسبة لإسرائيل فإنها تركّز استراتيجيتها على: تقويض الوجود المُقاوم من أي نوع كان في الجنوب السوري، والحفاظ على منطقة الجولان وجبل الشيخ آمنة، واستباق أي تهديد عسكري مُحتمل، ومنع تحويل سوريا إلى قاعدة متقدّمة لأيّ نفوذ مُنافس لمَصالحها،

وكذلك مُراقبة تحرّكات الفصائل الجهادية، خاصة في إدلب، والتي قد تُشكّل خطَرًا مستقبليًا محتملاً، لأن "إسرائيل" تخشى من احتمال أن يتحوّل الشرع (الجولاني) إلى فاعل سياسي برعاية تركيّة. وتشهد سوريا تنافسًا استخباراتيًا عالي المستوى. فتركيا تنشر عناصر استخباراتها بكثافة في الشمال، بينما تُكثّف "إسرائيل" من وجودها الاستخباراتي في الجنوب السوري. ويُحتمَل أن تكون هناك مواجهات غير مَرئيّة بين الطرفين ضمن هذا السياق. كذلك، فإن هيئة تحرير الشام تُشكّل نقطة توتّر بين الجانبين. فبينما تعتبرها "إسرائيل" تهديدًا أمنيًا يجب تحجيمه، تتعامل تركيا معها كفاعلٍ لا مَفرّ من وجوده ضمن ترتيبات إدلب. ومحاولة الجولاني تقديم نفسه كقوّة "معتدلة" تُثير قلَق "إسرائيل" من احتمال "شرعنته" بدعم تركي ضمن صفقة دولية مستقبلية. وخلال فترة إدارة ترامب، طرَح هذا الأخير رؤية شخصية لتقاسم النفوذ في سوريا بين تركيا و"إسرائيل"، بحيث تُدير تركيا الشمال وتؤمّن "إسرائيل" الجنوب. ورغم عدم الإعلان عن هذه الرؤية رسميًا، فإن التصرّفات الميدانية للطرفين توحي بقبول نسبي لهذا الترتيب، ما دام يُحقّق مصالح كلٍ منهما.